



تشهد محافظتنا عدن الأبية آيين الباسلة تدشين أكبر الإنجازات الإنمائية تتويجا للأفراح بالعيد ٤٢٠ للاستقلال.



الواجبات الانتهازية

محمد حسين العيدروس

لا تتفاضل الشعوب بعمقها الحضاري وامتدادها التاريخي إلا أن ذلك يعني مدعى معارفها وغزارة تجاربها التي تستلهم منها فلسفة حياتها المعاصرة. غير أن الصعود المفاجئ لفئات اجتماعية انتهازية إلى الواجهة بفعل ما يرافق التجارب الديمقراطية المنتهية من عدم اكتساب الوعي الشعبي أو العصبية الحمقاء، خلق إشكالية زعزعة الاستقرار الوطني والتوازنات الداخلية لدى بعض الشعوب العريقة على خلفية تبنيها لتقافة الانسلاخ من تراثها الحضاري، والاحتياز الكامل لشعارات غريبة، وثقافات هجينة مستوردة لا تمت لواقعها بأية صلة، بقدر ما تجردها من كل التجارب والحكمة التي استخلصتها من تراكمات حياة الأجيال المتعاقبة.

ففي بلد كاليمن - الذي يزيد عمر حضارته عن عشرة آلاف عام قبل الميلاد - لم يكن في حسان أحد أن يجري الحديث فيه عن أزمة هوية وطنية، وولاء وطني، وثقافة كراهية، وعصبية مذهبية أو مناطقية... وأن تتحول بعض منابرهم إلى مصدر إساءة لليمن، وتشويه سمعته شعبي، والتخريب على الأضرار بمصالحه... إلا أن هذه الظواهر مثلت للمجتمع ضوفاً أضر بحذر من خطورة تنامي نفوذ هذه الواجهات الانتهازية، التي تحاول النخعي تحت عباءة الشعارات الديمقراطية والحريات والحقوق الإنسانية للإضرار بالقيم والمبادئ الوطنية وتشويه ثقافتها الإسلامية وعقيدتها الإيمانية من خلال جره إلى فوضى هجينة تبيح القتل والتخريب والنهب، والحرابة، والترويح لكل ما يسيئ لليمن باسم الديمقراطية والحريات.

ولا يمكن أن نتغلب من ضعف الوعي المصاحب للتجارب الديمقراطية المنتهية، شناعة، تحملها تبعات تلك الظواهر، وإنما ينبغي إدراك أن ذلك كشف النقاب عن حجم الفراغ الذي خلفه غياب نخبة صناعة الوعي المجتمعي من علماء دين ومثقفين وإداريين ومثابيح وجهات اجتماعية حكيمه، فمن المسلم به أن تلك النخبة هي ضمام أمن ثقافي وفكري للمجتمع بغضل تحملها مسؤولية تطوير الأفراد والتجمعات وحتى قطاع القرار، إلا أن قلة منها جرفتها رياح الديمقراطية نحو القفريات الحزبية، تارة عن بحثها عن مناصب وتارة أخرى سعياً وراء مصالح إبتزازية مادية شخصية.

والظاهرة التي أصبحت أكثر مآزقاً لاسي في وقتنا الحالي هي إيمان الشوكي والتدبير، ونشر ثقافة اليأس والإحباط، فلم تعد بعض الأحزاب والقطاعات والمراكز الثقافية والاجتماعية تعقد الندوات واللقاءات أو تنظم الفعاليات من أجل التوعية والتثقف، أو الاتفاق على خطوات إجرائية عملية، بل صار شعارها الشعار هو أن نشتم ونسب للأوضاع، ونذرف الدموع ونهول ونقول الإحداث كما لو أنها تحدثت إن الله خلقها للشوكي والشوكية في اليمن.

وكان قد تم تشكيل المجلس اليمني للشرفاء في الصناعات الاستخراجية وتأسيس أعماله في ١٩ أغسطس ٢٠٠٧، بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١١١ في ١٣ مارس ٢٠٠٧، وذلك بالموافقة على الانضمام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

استناداً إلى المعايير الدولية لتتخذ المبادرة وذلك بحضور إشراف أصحاب المصلحة المشتركة المتمثلة في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية، فقد تم تشكيل المجلس اليمني بتتمثل في الجهات الثلاث، بالإضافة إلى تمثيل للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، إلى جانب مجلس النواب اليمني لجنة التنمية والنفط، حيث يبلغ عدد أعضاء المجلس حالياً ١١ عضواً ويحسب توصيات وإرشادات الأمانة العامة الدولية لمبادرة الشفافية ومقرها في أوسلو بالنرويج، قامت الحكومة بوزارة النفط بإنشاء أمانة عامة للمجلس اليمني للشفافية تكون بمثابة الجهاز التنفيذي لمبادرة الشفافية الجدير بالذكر أن اليمن حصلت على عضوية مرسية في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٧ بعد تحقيق المؤشرات الأربعة، وعضو ممثل، وتسعى للحصول على هذه العضوية من خلال على تنفيذ المبادرة عبر شركة عالمية معتمدة من قبل الهيئة العالمية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

في تقرير الشفافية حول الصناعات الاستخراجية
دحض مزاعم الفساد في القطاع النفطي



كما أفصحت الحكومة عن ٥ مليارات و ١٢٢ مليوناً و ٣٥١ ألف دولار، فيما أفصحت الشركات عن ٥ مليارات و ١٢١ مليوناً و ٩٢٢ ألف دولار، وبذلك يكون صافي الاختلافات التي لم تحسم ٤٢٠ ألف دولار فقط، وكذلك أفصحت الحكومة أيضاً عن ٥ مليارات و ٣٣١ مليوناً و ١٦٢ ألف دولار ونشرت الشركات عن ٥ مليارات و ٣٣١ مليوناً و ٧٨ ألف دولار، وبذلك يكون صافي الاختلافات ٨٤ ألف دولار فقط.

يعتبر إصدار التقرير الأول حول المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧م، من أهم خطوات استكمال إجراءات انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية الدولية في الصناعات الاستخراجية، وهي المبادرة التي أعلن فخامة الأخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية- انضمام اليمن إليها في مؤتمر المنعقد بلندن المنعقد بنوفمبر ٢٠٠٦، في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

الميثاق - جمال مجاهد

وقال التقرير الذي حصلت عليه الميثاق إنه إذا كان إجمالي التدفقات التي أفصحت عنها الحكومة تختلف بنسبة ٥٪ أو أكثر من إجمالي التدفقات التي أفصحت عنها الشركات النفطية لأي فئة من فئات التدفقات في عملية المطابقة، تكون هذه الاختلافات جوهرية وذات أهمية نسبية. وكشف التقرير عن أن الحكومة اليمنية أفصحت عن تدفقات مالية وعينية بقيمة أربعة مليارات و ٦٦٨ مليوناً و ١٥٥ ألف دولار في عام ٢٠٠٥، وأفصحت الشركات عن أربعة مليارات و ٦٦٨ مليوناً و ٢٤٩ ألف دولار، وبذلك يكون صافي الاختلافات التي لم تحسم ٩٤ ألف دولار فقط.

كما أن استكمال إجراءات انضمام اليمن لمبادرة الشفافية تمثل إحدى الخطوات الهامة في إطار المرحلة الثانية من الأجنحة الوطنية للإصلاحات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١م، وأحد أهداف الحكومة اليمنية في خططها وبرامجها لتحقيق التنمية المستدامة، والتي من المتوقع استكمالها في عام ٢٠١١م.

وتمثل النتيجة الرئيسية للتقرير الذي أصدره حديثاً المجلس اليمني للشفافية، وهي عدم وجود فرق كبير بين ما أوردته الاستشارات المحيطة مع الحكومة حول الإيرادات النفطية وبين ما أفصحت عنه الشركات النفطية حول مدفوعاتها، رداً بليغاً على الاتهامات والدعاوى بوجود فساد في قطاع النفط أو تسرب في إيراداته وعائداته، وتخص من تلك الأصوات التي شككت وتشكك باستمرار في جدية الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية. وركز التقرير الذي أعدته شركة هارت نرس ليمتد بالتعاون مع شركة فيجن للاستشارات المحيطة، على ضمان الشفافية والمصادقية في مدفوعات ومقبوضات قطاع الصناعات

دعوى فساد القطاع النفطي لاصحة لها
لا فرق بين أرقام الحكومة وما أعلنته الشركات النفطية



يتكون من 500 شقة فندقية و 270 شاليهاً

قريباً.. بدء العمل بمشروع كنوز اب



ثلاث مناطق تجارية ومهبط طائرات ومدينة ألعاب

ويتكون المشروع الاستراتيجي من فندق رئيسي فئة خمس نجوم ٢٠٠ غرفة، و ٥٠٠ شقة فندقية، و ٢٧٠ شاليه سياحي، و ٣٠٠ موبيل سياحي، و نادي رياضي وترفيهي، ومبنى الأبرار، و ٣ مناطق تجارية، ومهبط طائرات عمومية، ومنطقة ألعاب

علمت «الميثاق» أن مجلس الوزراء قد كلف محافظ اب والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني والهيئة العامة للاستثمار بتسليم موقع مشروع كنوز اب السياحي المحلد في جبل "المحمول" بمدينة اب للشركة المستثمرة "مجموعة الكندري العالمية للتجارة العامة والمقاولات" الكويتية للبدء في تنفيذ المشروع الذي أعدت دراسته وتصاميمه "المستشارون العرب".

الميثاق - خاص

وأوضحت المصادر لـ «الميثاق» أن مجلس الوزراء قد وافق على قيام هيئة الأراضي والتصاميم الهندسية للمشروع من قبل الجهة المختصة، حيث تم إنجاز الدراسات الفنية والتصاميم المعمارية الأولية للمشروع. وتوقعت المصادر أن يحقق المشروع عوائد ومنافع اقتصادية واجتماعية تتمثل في توفير مرافق ووسائل خدمة سياحية من شأنها توسيع قاعدة العرض المتاح، وبالتالي الإسهام في إنعاش وتطور حركة السياحة الداخلية والخارجية في محافظة اب بصفة خاصة، وفي اليمن بصفة عامة، وتوفير ٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٤٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة أثناء فترة تنفيذ المشروع، و ١٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٢٥٠٠ فرصة عمل غير مباشرة أثناء التشغيل. وقد أهتمت الحكومة بتنمية القطاع السياحي في إطار تنفيذ البرنامج الحكومي وبرنامجه فخامة الأخ علي عبدالله صالح الانتحابي، مما شكل دافعا لحث المستثمرين على عرض مشاريعهم الاستثمارية وطلب تقديم التسهيلات الضرورية الهامة والمساعدة على تنفيذ تلك المشاريع ومنها مشروع منتجع كنوز اب السياحي.

وكان المجلس الأعلى للسياحة قد وافق في اجتماعه الدوري الثاني في ٢٣ أغسطس الماضي، على تسليم الأرض الخاصة بمشروع كنوز اب السياحي للمستثمر بناء على مذكرة مقدمة من وزير السياحة للمجلس في ١ أغسطس الماضي. كما أن مجلس الوزراء قد أقر في ٢١ سبتمبر الماضي وعلى ضوء موافقة محافظة اب على إقامة مشروع كنوز اب في مساحة ٣٠٪ من موقع جبل المحمول بمدينة اب، ويشمل المشروع الذي تقدر تكلفته بـ ١٠٠ مليون دولار من مستثمرين وبنوك مولين كويتيين، سلسلة من المشاريع الاستثمارية السياحية في مساحة المشروع البالغة حوالي ٣٩٤ ألف و ٧٧٣ متر مربع. ومن المقرر أن يتم تنفيذ المشروع خلال فترة ٥-٣ سنوات